

المحكوم سببه ولا يلزم من تصور متباين الضدين  
 تصور مشتت فان قيل يتصور ذهنا للحكم عليه لا  
 في الخارج قلت فيكون الخارج مستحيلا والذهني  
 خلافة وايضا يكون الحكم بالا استحالته على ما ليس مستحيل  
 وايضا الحكم على الخارج يستدعي تصور الخارج  
 المخالف لوله بفتح كد يقع لان العاشي مأمور وقد علم  
 الله انه لا يقع واخباره لا يؤمن وكذا ذلك من علم بوجه  
 ومن فسح عنه قبل تمكنه ولان المكلف لا قدر له  
 الا حال الفعل وهو حينئذ غير مكلف فقد كلف غير  
 مستطيع ولان الافعال مخلوقة لله ومن هذين  
 تكليف المحال الى الاشعري واجيب بان ذلك

لا يمنع تصور الوقوع بجوارزه منه فهو غير محال للترافع  
 وبان ذلك يستلزم ان التكليف كلهما تكليف بالتخييل  
 وهو باطل بالاجماع وما اوكلف باجهل تصدق به  
 في جميع ما جاءه وعلم انه لا يصدق فقد كلفه بان  
 يصدق قد في ان لا يصدق وهو مستلزم ان لا يصدق  
 والحواب انهم كلفوا بصدق بغير اجبار رسوله  
 كاجبار نوح ولا يخرج المكلف عن الامكان بخبر او  
 علم نعم لو كلفوا بعد علمه لانفتت فائدة التكليف بمثل  
 غير واقع **مسألة** حصول الشرط الشرعي  
 ليس شرطا في التكليف قطعا خلافا لاصحاب الرازي  
 مقروضا في تكليف الكفار بالفروع والظاهر الوقوع

منه